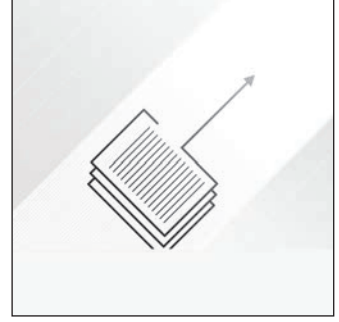


الدولة العميقة: المفهوم والتحليلات.. إطلالة على واقع الحالة العربية



مصطفى شفيق علام

رئيس وحدة الدراسات السياسية بمركز المصري للدراسات والمعلومات - القاهرة

ملخص الدراسة

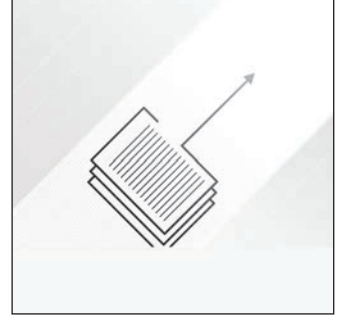
يرى بعض المحللين أن الدولة العميقة هي الطبقة الحداثية والتطور التاريخي لمسيرة الانقلابات العسكرية في العالم؛ حيث كانت الانقلابات العسكرية التقليدية -التي تتسم بعنصر التغيير المفاجئ لنظم الحكم، واستخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها للوصول إلى السلطة- هي النمط السائد لتدخل الجيوش في الحكم أثناء حقبة الحرب الباردة، في حين أن «انقلابات ما بعد الحداثة» تتسم بأنها أكثر مرونة ودهاء، فهي لا تعتمد على القوة المسلحة وأدوات العنف بالأساس، بل تعتمد في مسعاها للوصول للحكم على بعض مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى شرائح من الفاعلين النافذين غير الرسميين، ومن ثم فإن الدولة العميقة تُعدّ صنو انقلابات ما بعد الحداثة؛ حيث تقود في الأخير إلى حدوث انقلاب في الحكم سواء بصيغته البطيئة، أو بصيغته الذاتية، أو كلاهما معاً.

تتكون الدولة العميقة -إلى جانب الجيش والمؤسسات الأمنية والاستخباراتية- من كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين السابقين ممن يتناوبون على السلطة، ويتقاسمون الثروة والامتيازات، بما لا يخلو من تنافس بينهم على هذا التقاسم، والنخبة الرأسمالية وطبقة رجال الأعمال، بما في ذلك الأثرياء الجدد، وعناصر منتقاة من الأوساط الأكاديمية والنخب الثقافية والإعلامية، لا سيما أولئك المختصين في كيفية السيطرة على الدولة من خلال عملية القانون، مثل الأكاديميين الذين يتميزون بالمعرفة والمهارة في صياغة القوانين والدساتير، يضاف إلى ذلك شبكة واسعة من العلاقات العابرة للحدود مع القوى الكبرى، الإقليمية والدولية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، لتحصيل المنافع المتبادلة والأهداف المشتركة.

وعلى صعيد الأهداف، تقوم الدولة العميقة بتحقيق جملة من الأهداف والاستراتيجيات، أهمها؛ خلق صورة مشوهة للنظام السياسي الجديد، وجعل النخبين يشعرون بأنهم لا يستطيعون الاعتماد على هذا النظام، ومن ثم عدم جدوى الخيار الديمقراطي، وجعل الحكومة الديمقراطية عاجزة عن الإنجاز، ومن ثم تبدو أمام الجماهير لا قيمة لها، ولا تستحق الحكم، والتغطية على أي إنجاز للحكومة وتشويهه، ووأده في مهده، واتهامها بالفساد والديكتاتورية لhez ثقة الشعب فيها، واستغلال الجهاز البيروقراطي لتعقيد وعرقلة مصالح المواطنين، وخلق الأزمات المعيشية، وإجهاض أيّ سياسات جديدة تريد الحكومة إقرارها لصالح المواطنين والمستثمرين، واستخدام الأدوات الإعلامية للترويج للنظام القديم، والتقليل من شأن النظام الجديد، بشكل تدريجي ومكثف، لتزييف وعي الناس بجدوى التغيير.

وأخيراً؛ إقناع القوى الدولية والإقليمية بأن مصالحها ليست مع النظام الجديد، وإظهاره في صورة المعرقل والمعيق لمصالح تلك القوى، والتأكيد في ذات الوقت على أن النظام القديم هو الضمانة الوحيدة لتحقيق مصالح القوى الدولية والإقليمية بشكل كامل.

الدولة العميقة: المفهوم والتجليات.. إطلالة على واقع الحالة العربية



مصطفى شفيق علام

رئيس وحدة الدراسات السياسية بمركز المصري للدراسات والمعلومات - القاهرة

على الرغم من صعود مفهوم «الدولة العميقة»، وكثرة استخدامه شعبويًا ونخبويًا، كأحد المفاهيم التي ترددت أصدائها بشدة، عربيًا، خلال السنوات الأربع الماضية، إلا أن المفهوم، يبقى بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل والتأصيل النظري؛ لبيان ماهيته وحقيقته.

وعلى الرغم من ضبابية المفهوم وجدته، عربيًا؛ حيث برز، بشكل كبير، بالتوازي مع الحراك الثوري الشعبي الجارف الذي شهدته بعض الدول العربية، مطلع العقد الثاني من الألفية الجديدة؛ فإن المفهوم ليس بالجديد في دول وأقاليم جغرافية أخرى، مع اختلاف السياقات والأدوات والمآلات، لاسيما في دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وتركيا، وبعض الدول الآسيوية والإفريقية.

واتساقًا مع تطورات المشهد العربي الراهن، بعد نحو أربعة أعوام من بدء موجة التغيرات السياسية، التي أطلق عليها ثورات «الربيع العربي»، والتي أطاحت ببعض رؤوس أنظمة الحكم في الدول العربية، وما بدا أنه ردة على تلك الثورات، وإعادة إنتاج النظم القديمة بأشخاص جديدة أو قديمة متجددة، تسعى هذه الدراسة إلى التأصيل لمفهوم الدولة العميقة، وأطروحاته وتجلياته، وسياقاته التاريخية والجغرافية.

وتقترب الدراسة، بالتحليل والنقد، لبعض المفاهيم التي تقترب من مفهوم الدولة العميقة، بشكل علمي منهجي، يبتعد عن التهويمات الإيجابية أو السلبية التي تحيط بالمفهوم، فتتفرق به أحيانًا إلى منزلة الوطن أو الوطنية، وتهوي به أحيانًا أخرى إلى منزلة المؤامرة أو الخيانة، وبين هذا وذاك يجعل منه البعض «شماعة» لتعليق أخطاء الفاعلين السياسيين والمجتمعيين، والتوصل من مسئوليتهم عن إخفاقات المرحلة الانتقالية في الدول العربية.

وعلى صعيد التجليات أو التطبيقات العملية للمفهوم، تأتي الدراسة في إطار مقارنة يجمع بين سياقات جغرافية وسياسية مختلفة، بما يسهل من مهمة استخلاص المشترك، والتأكيد على الخصوصية التطبيقية لبعض الخبرات الدولية في هذا السياق، فتلقي الدراسة ظلالاً «داكنة» على بعض الحالات البارزة في تجليات الدولة العميقة، وفقًا لخبرات التحول نحو الحوكمة السياسية، أو الحكم الرشيد، والتخلص من الإرث السلطوي الديكتاتوري بأشكاله المختلفة، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على واقع الدول العربية التي نجحت موجات الحراك الشعبي فيها في الإطاحة برؤوس الحكم، وهي تونس ومصر وليبيا واليمن، في سياق تحليلي مقارنة.

وتسعى الدراسة للإجابة على تساؤل رئيس، ألا وهو: كيف يمكن التأصيل لمفهوم الدولة العميقة على الصعيد

المحور الأول: الدولة العميقة.. قراءة مفاهيمية تحليلية في ضوء الخبرات التاريخية

على مدى العقود الثلاث الماضية برزت مصطلحات عدة في تحليل ومناقشة الأنظمة الاستبدادية غير الديمقراطية، لعل أهمها وأكثرها شهرة، مفهوم «الدولة العميقة» Deep State، والذي على الرغم من الاستخدام المتزايد له، فإن تأصيله، نظرياً ومنهجياً، يبدو محدوداً، ما جعله لدى البعض مصطلحاً ملتبساً غامضاً، حتى ربطه البعض بسياقات نظرية المؤامرة Con-spiracy Theory، التي تجد قبولاً واسعاً لدى قطاعات عربية عدة؛ شعبية ونخبوية^(١).

ولعل السبب في ذلك -وفقاً
لكاردوسو Fernando Hen-

rique Cardoso- يرجع إلى جهة
استخدام المفهوم بشكل واسع
كأداة تفسيرية لأحداث العنف

السياسي، والصراع، وتحولات القوة داخل المجتمعات، والثورات، والتغيرات السياسية الحادة والعميقة، حتى أصبح مفهوماً مثقلاً بالغموض، وغداً على نطاق واسع، بين المواطنين وبعض النخب، مرادفاً لمؤامرة عالمية تجري إجراءاتها على المستوى الوطني كجزء من خطة كبرى تخدم مصالح كبار الفاعلين الدوليين^(٢).

ثمة إشكاليتان رئيستان تتعلقان بدراسة مفهوم الدولة العميقة، ومحاولة الاضطلاع بتقديم تعريف وصفي أو إجرائي له، وفقاً لسويلر Mehtap Soyler، أولهما: استخدامه على نطاق واسع وتعميمه، بشكل

التنظيري، وفقاً للسياقات المختلفة على الصعيد التطبيقي؟ وما هي التجليات المنظورة لهذا المفهوم على الصعيد السياسي في الحالات المختارة للتطبيق؟ ويتفرع عن التساؤل الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية، التي تتكامل بالإجابة عنها الإجابة عن الإشكالية البحثية الرئيسة للدراسة، لعل أهمها:

كيف يمكن تحليل مفهوم الدولة العميقة؟ وما هي المفاهيم المرتبطة به، باعتباره مفهوماً مركزياً؟ وما هي السياقات التاريخية التي أفرزت هذا المفهوم؟ وما

تجليات مفهوم الدولة العميقة في سياقات تاريخية وجغرافية مختلفة مرت بخبرات التحول نحو الحكم الرشيد ومغادرة مربع السلطوية والحكم الديكتاتوري؟ وكيف يمكن قراءة واقع الثورات العربية من خلال مفهوم الدولة العميقة، وخاصة في دول مصر وتونس

وليبيا واليمن؟ وأخيراً؛ كيف فكّكت الخبرات التاريخية، غير العربية، منظومة الدولة العميقة؟ وكيف يمكن الاستفادة من تلك الخبرات في الواقع العربي الراهن؟

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة، تقدم قراءة مفاهيمية تحليلية لمفهوم الدولة العميقة في ضوء الخبرات التاريخية المقارنة لتجليات المفهوم، يعقبها تحليل لواقع المفهوم، ومدى تضمينه في مشهد الحراك العربي الراهن، بالتركيز على دول؛ مصر، وتونس، وليبيا، واليمن، ثم خبرات دولية بشأن آليات تفكيك بنية الدولة العميقة يمكن الاستفادة منها على الصعيد العربي.

على مدى العقود الثلاث الماضية برزت
مصطلحات عدة في تحليل ومناقشة
الأنظمة الاستبدادية غير الديمقراطية،
لعل أهمها وأكثرها شهرة، مفهوم «الدولة
العميقة».

(١) انظر في ذلك: أحمد عبد ربه، «حروب الجيل الرابع.. ربع قرن من الأساطير»، صحيفة الشروق، ٢٠/٤/٢٠١٤م.

(2) Cardoso, Fernando Henrique, "Brazil's Experience Offers Lessons For Egyptian Civil Society", Al Monitor, June 2013. Available at: <http://goo.gl/Zf1yEq>

الظاهرة والعميقة، قد تتواجدان معاً، وتعملان جنباً إلى جنب في الدول الديكتاتورية، حتى إذا ما هبت رياح التغيير، وطالت أركان النظام السياسي الظاهرة، بقيت الدولة العميقة عصية عن التغيير، معرقة لأي تحول في سياسات الدولة داخلياً وخارجياً، وقد يستمر تأثيرها لعقود طويلة حتى تنجح قوى التغيير في تفكيك بنيتها الهيكلية ومراكزها الوظيفية، وقد تتمكن الدولة العميقة، في حالات أخرى، من إجهاد التغيير والانتكاس على استحقاقات التحول ليعود التناغم من جديد بين الدولتين الظاهرة والعميقة بصورة قديمة متجددة.

ويبدو من المهم في هذا السياق التفريق بين الدولة العميقة، ومفاهيم أخرى قد تبدو قريبة منها أو متقاطعة مع إحدى تجلياتها أو أبعادها المركبة، مثل جماعات المصالح Interest Groups، وجماعات الضغط Lobbies، ونحو ذلك من المفاهيم.

وهناك عاملان رئيسان يمكن من خلالهما التمييز بين مفهومنا المركزي في الدراسة وغيره من المفاهيم القريبة أو المتقاطعة معه؛ أحدهما: أن مفهوم الدولة العميقة يتضمن بين مكوناته مؤسسات رسمية داخل نظام الحكم، في حين أن جماعات الضغط أو المصالح لا تتضمن مثل هذه المؤسسات، بصفتها الرسمية على الأقل، وإنما تسعى للتأثير عليها، فهي -أي: تلك المؤسسات- هدف للضغط والتأثير وليس أداة له أو جزءاً منه. وثانيهما: أن مؤسسات الدولة العميقة لا تعتبر كياناً قانونياً أو رسمياً قائماً بذاته، بالرغم من وجود أطراف رسمية في عضويته؛ على عكس جماعات المصالح والضغط التي قد يتم تنظيمها بصورة قانونية رسمية، ضمن مؤسسات المجتمع المدني، بدرجات تختلف من دولة لأخرى، حسب السياق القانوني والدستوري المنظم وطبيعة نظام الحكم^(٢).

عشوائى، على معظم الأنشطة السياسية التي لا تتسم بالشفافية، والعلاقات المؤسسية التي لا تتسم بالوضوح، وتفتقر إلى نمط الرشادة البيروقراطية.

وعلى الرغم من كون هذه المحددات مرتكزات رئيسة للمفهوم، إلا أنها، تبقى في الأخير، عوامل يعوزها التبلور في إطار نظري متماسك، كما أنها تفشل، تحليلياً، في التفريق بين السبب والنتيجة. وثانيهما: اقتصر غالبية الدراسات التي تتناول المفهوم على حالة واحدة فقط أو حالات محدودة، ما يجعل من الصعوبة بمكان بناء إطار نظري محكم للمفهوم يمكن تعميمه على حالات دراسية متعددة^(١).

ويشير مفهوم الدولة العميقة، وفقاً لباتريك أونيل Patrick H. O'Neil إلى «مجموعة من المؤسسات القسرية، والفاعلين المجتمعيين، تجمعهم شبكة من العلاقات والتحالفات داخل الدولة، تضم أطراً رسمية، وأخرى غير رسمية، نافذة، تكون لها مصالح معينة، متشابكة ومتقاطعة، مدفوعة سياسياً بمنطق الوصاية على المجتمع، تقوم بالدفاع عن مصالحها، في مواجهة الحكام المنتخبين ديمقراطياً والممثلين الشعبيين، وغالباً ما تجمع بين مكوناتها المؤسسات المحتكرة للقوة في الدولة؛ الجيش، وقوى الأمن الداخلي، والبنى الاستخباراتية، وتبرر ممارساتها دائماً بزعم الدفاع عن مصالح وجودية للأمة»^(٢).

إذن، وبحكم التعريف، تختلف الدولة العميقة عن الدولة الظاهرة Visible State، والتي تضم المؤسسات الرسمية، والأطر التنفيذية والتشريعية والقضائية، والأجهزة الإدارية التي تشكل الجسد البيروقراطي للدولة، وتعمل في سياق دستوري وقانوني واضح له أسسه ودعائمه وقواعده المنظمة. ومن ثم فإن الدولتين؛

(1) Mehtap Söyler, "Informal Institutions, Forms of State and Democracy: The Turkish Deep State", Democratization, Vol. 20, Issue. 2, 2013, PP. 310334.

(2) Patrick H. O'Neil, The Deep State: An Emerging Concept in Comparative Politics, University of Puget Sound, Washington, August 2013, P. 3.

(٢) مازن حسن، «شروط الاضمحلال: تحالفات الدولة العميقة في مراحل ما بعد الثورات»، المركز الإقليمي للدراسات

ويرى بعض المحللين أن الدولة العميقة هي الطبقة الحداثية والتطور التاريخي لمسيرة الانقلابات العسكرية في العالم؛ حيث كانت الانقلابات العسكرية التقليدية -والتي تتسم بعنصر التغيير المفاجئ لنظم الحكم، واستخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها للوصول إلى السلطة- هي النمط السائد لتدخل الجيوش في الحكم أثناء حقبة الحرب الباردة، في حين أن «انقلابات ما بعد الحداثة» Post-Modern Coups، تتسم بأنها أكثر مرونة ودهاء، فهي لا تعتمد على القوة المسلحة وأدوات العنف بالأساس، بل تعتمد في مسعاها للوصول للحكم على بعض مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى شرائح من الفاعلين النافذين غير الرسميين، ومن ثم فإن الدولة العميقة تُعدّ صنو انقلابات ما بعد الحداثة؛ حيث تقود في الأخير إلى حدوث انقلاب في الحكم سواء بصيغته البطيئة Slow Motion Self-Coup أو بصيغته الذاتية Self-Coup أو كلاهما معاً^(٣).

ولعل تاريخ الانقلابات في تركيا الحديثة يُعدّ حالة مثالية للمقارنة بين الانقلابات التقليدية وانقلابات ما بعد الحداثة؛ حيث شهدت تركيا أربعة انقلابات عسكرية خلال القرن العشرين، ثلاثة منها في حقبة الحرب الباردة، أعوام، ١٩٦٠م، ١٩٧١م، ١٩٨٠م، ورابعها وقع بعد انتهاء الحرب الباردة بنحو سبع سنوات، وتحديدًا عام ١٩٩٧م^(٤).

وإذا كانت حالة الاشتباك بين الجيش والقيادة السياسية في تركيا، قد قادت الأول إلى خوض غمار ثلاثة انقلابات عسكرية صريحة، فإن قيادة الجيش في عام ١٩٩٧م لم تكن بحاجة إلى استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها، بل اكتفت حينئذ، باعتبارها حامى العلمانية وقيم الجمهورية، وفقًا

وترتبط الدولة العميقة بمفهوم السلطوية Authoritarianism، وجودًا وعمدًا، وفقًا لستيبان Alfred Stepan، ومن ثم فإن تغيير النظم الحاكمة، أو الدولة الظاهرة، -بحسب تفريقنا سالف البيان- لا يعني بالضرورة إسقاط الدولة العميقة، أو التحول نحو الحكم الرشيد ودولة المؤسسات والقانون، بل لا بد من تحقيق شرط جوهري أساس للوصول إلى هذا الهدف الاستراتيجي الغائي، ألا وهو، تآكل أو اضمحلال السلطوية Eroding Authoritarianism، سواء قبل نقطة التحول أو بعدها^(١)، وهو ما تؤكد السياقات التاريخية والخبرات الدولية في هذا الشأن.

ثمة جدلية أخرى لمفهوم الدولة العميقة، تتمثل في الربط العضوي بينه وبين مفهوم الحكم العسكري Military Rule، وهو أمر قد يبدو في غاية الالتباس، لاسيما في حالة الدول التي اضطلعت فيها الجيوش بأدوار سياسية رئيسية، وخاصة في الخبرة اللاتينية والتركية، والدول العربية والإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال عن الاستعمار الغربي المباشر.

وهناك معيار كاشف بين كلا المفهومين، وفقًا لجيل Peter Gill، يتمثل في الخفاء والمباشرة، فالدولة العميقة هي دولة خفية أو دولة داخل الدولة State with in a State، بحسب تعبيره، في حين أن الحكم العسكري يتسم بالوضوح والمباشرة^(٢)، وقد يتحى الحكم العسكري عن مقاليد السلطة، في شكلها المباشر، لاعتبارات داخلية أو خارجية، وتبقى الدولة العميقة تباشر مهامها في الحفاظ على مصالح أركان النظام السلطوي القديم.

=الاستراتيجية، القاهرة، يوليو ٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي:
<http://goo.gl/fEckQa>

(3) Joshua E. Keating, "Coups Ain't What They Used to Be", Foreign Policy, June, 2012. Available at: <http://goo.gl/1Yik9P>

(4) "Timeline: A history of Turkish Coups", Aljazeera.net, 4/4/2012. Available at: <http://goo.gl/j0TU3z>

(1) Alfred Stepan, "On the Tasks of a Democratic Opposition", Journal of Democracy, Volume 1, Number 2, Spring 1990, PP. 41-49.

(2) Peter Gill, Policing Politics: Security Intelligence and the Liberal Democratic Stat, Frank Cass Press, Great Britain, 1994, PP. 60-61.

في كيان واحد هو وزارة الدفاع^(٢).

استلهمت النخب العسكرية في دول أمريكا اللاتينية، نموذج دولة الأمن القومي، بتشجيع من الولايات المتحدة، والتي اعتبرت دول القارة بمثابة الفناء الخلفي لواشنطن، للحد من انتشار النظم والأفكار الشيوعية بها، وعلى الرغم من أن الحكم العسكري لم يكن غريباً على دول أمريكا اللاتينية، إلا أن النصف الثاني من القرن العشرين يعد نقطة البداية لتدشين حقبة الانقلابات العسكرية في دول القارة، وفقاً لنموذج دولة الأمن القومي، الصبغة اللاتينية للدولة العميقة، ومنذ الانقلاب العسكري في الإكوادور عام ١٩٦٣م، بدأت غالبية دول أمريكا اللاتينية تنتهج هذا النموذج في الحكم، بعد سلسلة من الانقلابات العسكرية، لعل أهمها: البرازيل، ١٩٦٤م، وبيرو، ١٩٦٨م، وشيلي والأوروغواي، ١٩٧٣م، والأرجنتين، ١٩٧٦م.

وتقوم فلسفة نموذج دولة الأمن القومي -وفقاً للخبرة اللاتينية- على تدخل الجيوش في الحكم، مستندة إلى قاعدة عريضة وشبكة واسعة من المؤسسات الأمنية والأجهزة الاستخباراتية والأذرع العسكرية، لتحقيق نموذج تنموي؛ اقتصادي وسياسي، يقوم على ثقافة الإنجاز، ومستفيداً من الجيوش كبنى هيراركية منضبطة قادرة على قيادة وتحقيق الأهداف التنموية للدولة، ثم تسليم الحكم للقوى المدنية بعد إنجاز الجيوش مهمتها في بناء الدولة التنموية القوية^(٣).

للدستور التركي، أن أصدرت، من خلال مجلس الأمن القومي، إعلاناً من ثماني عشرة نقطة، طالبت فيه نجم الدين أربكان -زعيم حزب الرفاه الإسلامي RP، رئيس الوزراء آنذاك- باتخاذ التدابير اللازمة للحد من أنشطة الإسلاميين المتزايدة، والحفاظ على قيم العلمانية.

وكان هذا الإعلان بمثابة الضوء الأخضر لانسحاب الشريك الأصغر في الائتلاف الحاكم لتسقط حكومة أربكان، قبل أن يتم حل حزبه وحظر نشاطه السياسي، بل ودخل قاداته السجن بعد ذلك، ومنعهم من ممارسة حقوقهم السياسية لسنوات، وقامت النخب العلمانية والأدوات الإعلامية التي تهيمن عليها المؤسسات

الأمنية، وقتئذ، بإقناع الشعب التركي بقبول إجراءات الجيش من خلال التأكيد على أنها كانت ضرورية لحماية هوية الدولة؛ حيث لم يسع الجيش لتولي السلطة بشكل مباشر بعد الإطاحة بحكومة أربكان^(١).

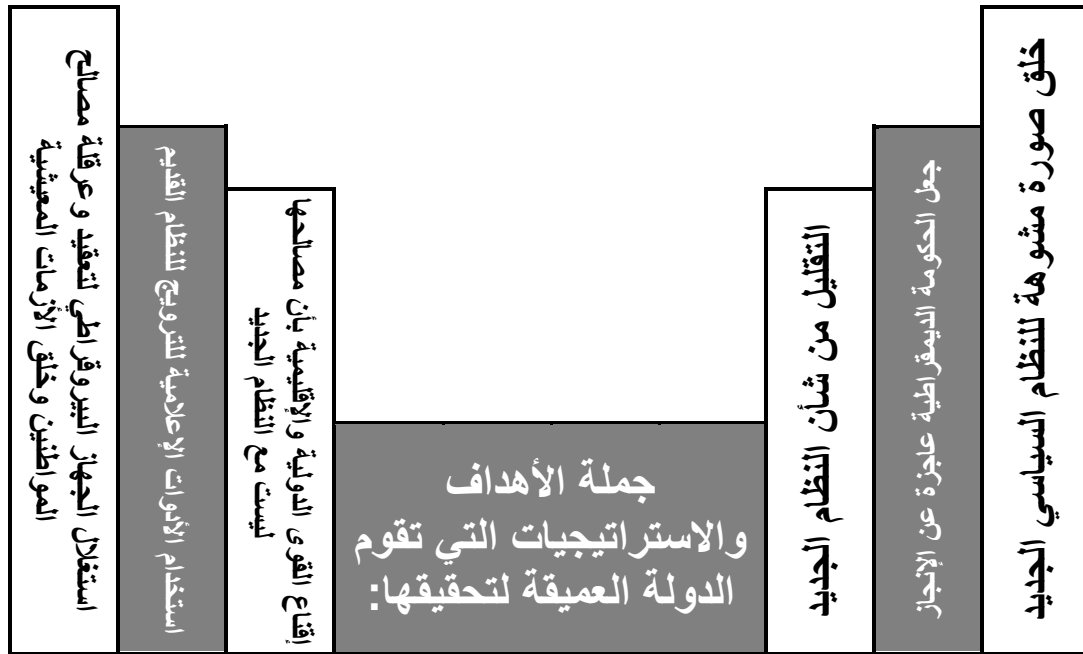
تبدو خبرة الدولة العميقة في دول أمريكا اللاتينية ذات خصوصية متفردة عن مثيلتها في دول إفريقيا وآسيا وتركيا؛ إذ تأتي في سياق مفهوم «دولة الأمن القومي» National Security State، باعتباره أحد نماذج الدولة العميقة، وهو مفهوم تعود جذوره إلى العام ١٩٤٧م، حينما صك الرئيس الأمريكي هاري ترومان قانون الأمن الوطني National Security Act، استعداداً لمجابهة مخاطر الشيوعية ونفوذ الاتحاد السوفيتي المتزايد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبموجب هذا القانون أنشئت وكالة الاستخبارات الأمريكية، ووكالة الأمن القومي، ومعظم الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الداخلية والخارجية، واندمجت الوزارات العسكرية، مثل وزارة الحرب ووزارة البحرية

استلهمت النخب العسكرية في دول أمريكا اللاتينية، نموذج دولة الأمن القومي، بتشجيع من الولايات المتحدة، والتي اعتبرت دول القارة بمثابة الفناء الخلفي لواشنطن، للحد من انتشار النظم والأفكار الشيوعية بها.

(2) U. S. Department of State, Office of Historian, Available at: <http://goo.gl/zvbWBU>

(3) J. S. Fitch, The Armed Forces and Democracy in Latin America, Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1992, p. 63.

(1) "1997 - Postmodern Coup", Global Security Organization. Available at: <http://goo.gl/7TqCEY>



للحدود مع القوى الكبرى، الإقليمية والدولية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، لتحصيل المنافع المتبادلة والأهداف المشتركة.

وعلى صعيد الأهداف، تقوم الدولة العميقة بتحقيق جملة من الأهداف والاستراتيجيات، أهمها؛ خلق صورة مشوهة للنظام السياسي الجديد، وجعل النخبين يشعرون بأنهم لا يستطيعون الاعتماد على هذا النظام، ومن ثم عدم جدوى الخيار الديمقراطي، وجعل الحكومة الديمقراطية عاجزة عن الإنجاز، ومن ثم تبدو أمام الجماهير لا قيمة لها، ولا تستحق الحكم، والتغطية على أي إنجاز للحكومة وتشويهه، ووأده في مهده، واتهامها بالفساد والديكتاتورية لهز ثقة الشعب فيها، واستغلال الجهاز البيروقراطي لتعقيد وعرقلة مصالح المواطنين، وخلق الأزمات المعيشية، وإجهاض أي سياسات جديدة تريد الحكومة إقرارها لصالح المواطنين والمستثمرين، واستخدام الأدوات الإعلامية للترويج للنظام القديم، والتقليل من شأن النظام الجديد، بشكل تدريجي ومكثف، لتزييف وعي الناس بجدوى التغيير.

واستخلاصاً مما سبق؛ من التحليل المفاهيمي للدولة العميقة، ومن استقراء واقع الخبرات والنماذج التاريخية للمفهوم، يتضح أن الدولة العميقة منظومة بنيوية، لها عدد من الأطر والمكونات، وتضطلع بجملة من الأهداف والاستراتيجيات⁽¹⁾.

-فعلى صعيد المكونات؛ تتكون الدولة العميقة -إلى جانب الجيش والمؤسسات الأمنية والاستخباراتية، من كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين السابقين ممن يتناوبون على السلطة، ويتقاسمون الثروة والامتيازات، بما لا يخلو من تنافس بينهم على هذا التقاسم، والنخبة الرأسمالية وطبقة رجال الأعمال، بما في ذلك الأثرياء الجدد، وعناصر منتقاة من الأوساط الأكاديمية والنخب الثقافية والإعلامية، لا سيما أولئك المختصين في كيفية السيطرة على الدولة من خلال عملية القانون، مثل الأكاديميين الذين يتميزون بالمعرفة والمهارة في صياغة القوانين والدساتير، يضاف إلى ذلك شبكة واسعة من العلاقات العابرة

(1) Andrew Walker, "Jakrapob on the state within the state", Australian National University (ANU) College of Asia and the Pacific, Sep. 2009. Available at: <http://googl/9Rz7Rr>

بل إنه قد يغدو ذا دلالة إيجابية، إذا ما أحسن إدارته بشكل جيد وفعال، بما يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة من المراحل الانتقالية للدول والشعوب.

وثمة مستويان رئيسان لتحليل الصراع الداخلي، في الدول التي تمر بمراحل انتقالية، أحدهما يتعلق بالموضوع Subject محل الصراع، والثاني يتعلق بالفواعل Actors المتورطة في الصراع، ووفقاً للمستوى الأول، يرى فالنستين Peter Wallensteen، الصراع على أنه «خلاف حاد بين طرفين علي الأقل، بحيث لا يمكن للموارد ذاتها، سياسية أو اقتصادية، أن تلبى طلبات كل منهما في الوقت ذاته»^(٢).

بينما، ووفقاً للمستوى الثاني، يري بيرتون John W. Burton، أن «الصراع ينبع من كونه تمييزاً ضد جماعة معينة؛ اجتماعية، أو عرقية، أو دينية، أو جماعات مصالح، في المجتمع، بحيث يشعر أحد الأطراف بأن هويته وأمنه وبقائه ونفوذه مهدد من قبل الطرف الآخر، وتزيد حدة الصراع في حالة ما إذا كان الأمر يرتبط بفاعلين لهم ملامح مجتمعية أو طائفية أو دينية متجذرة أو عابرة للحدود في الجوار الإقليمي للدولة»^(٣).

وجمعاً بين كلا المستويين، فإن هناك ثلاثة أنماط للصراع في واقع الحراك العربي الراهن، لا يمكن الفصل التعسفي بينها، فقد تتواجد الأنماط الثلاثة، أو اثنتان منها، مجتمعة في الحالة الصراعية الواحدة:

أولها: نمط الصراعات المرتبطة بتقسيم السلطة والثروة، حيث إن إحلال أنظمة جديدة محل نظم الحكم القديمة يستتبع بالضرورة إعادة النظر في تقسيم السلطة والثروة.

وأخيراً؛ إقناع القوى الدولية والإقليمية بأن مصالحها ليست مع النظام الجديد، وإظهاره في صورة المعرقل والمعيق لمصالح تلك القوى، والتأكيد في ذات الوقت على أن النظام القديم هو الضمانة الوحيدة لتحقيق مصالح القوى الدولية والإقليمية بشكل كامل.

المحور الثاني

الدولة العميقة في المراحل الانتقالية.. رؤية مقارنة للحراك الثوري العربي

على الصعيد العربي، وبعد مرور نحو أربعة أعوام على اندلاع الحراك الشعبي الثوري المطالب بالتغيير، فقد جرت في النهر مياه كثيرة، فلم تكن البدايات الوردية الحاملة لموجات الحراك الثوري في دول ما يعرف إعلامياً بـ«الربيع العربي» إلا نقطة انطلاق وشرارة بدء لحقبة من الصراعات المستمرة منذ ذلك الحين، وحتى إشعار آخر، في إطار سياقات مجتمعية وسياسية مختلفة ومعقدة، وعلى الرغم من التشابه في بدايات الموجات الثورية في دول عربية عدة، إلا أن مسارات المرحلة الانتقالية التي أعقبت الموجة الأولى من الحراك في تلك الدول بدت مختلفة، والنتائج غدت متباينة، إلا أن ثمة رابطاً يجمع بينها، ألا وهو الصراع.

وإذا كان الصراع Conflict في بعض تأصيلاته النظرية يعرف بأنه «موقف ينشأ من/عن التناقض في المصالح أو القيم بين طرفين أو أطراف متعددة؛ أفراد، جماعات، دول، تكون على وعي بهذا التناقض، مع توافر الرغبة لدى كل طرف منها للاستحواذ على موضع يتصادم مع أهداف ورغبات الآخرين»^(١)، فإنه يمكن القول: إن المراحل الانتقالية هي فترات صراعية، بامتياز، وإن كان مفهوم الصراع في ذاته، بهذا المعنى، لا يحمل دلالة قيمية ذات مدلول سلبي،

(١) أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٦م، ص ٧.

(2) Peter Wallensteen, Understanding Conflict Resolution: War, Peace and the Global System, SAGE Publications Ltd; First Edition, Mar, 2002, pp. 14-16.

(3) John Wear Burton, Violence Explained: The Sources of Conflict, Violence and Crime and Their Prevention, Manchester University Press, 1997, pp. 18-20.

نفوذها وإقرار هيمنتها على الشعب^(٢).

ومن ثم تتشابه الحالتان في غياب المحفز الأولي في الصراع، كما تتشابهان في صعود القوى الإسلامية إلى صدارة المشهد السياسي -جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وحركة النهضة، الطبعة التونسية لجماعة الإخوان المسلمين، في تونس- خلال الانتخابات البرلمانية التي شهدتها البلدان، وصولاً إلى فوز القيادي الإخواني الدكتور محمد مرسى برئاسة الدولة في مصر في يونيو ٢٠١٢م.

وتتشارك الحالتان؛ المصرية والتونسية، النمط الأول من أنماط الصراع، والمتعلق بتقسيم السلطة والثروة، لاسيما خلال الفترة الممتدة ما بين الإطاحة بحسني مبارك إلى الإطاحة بمحمد مرسى، عقب فعاليات ٣٠ يونيو ٢٠١٣م.

ففي تونس، وتحت وطأة الصراع والتنافس السياسي على تقاسم السلطة، جنحت حركة النهضة، التي تملك العدد الأكبر من مقاعد المجلس التأسيسي، والمخول بوضع دستور البلاد، إلى التخلي عن السلطة حتى الانتخابات التشريعية والرئاسية، لصالح حكومة من التكنوقراط المستقلين، كحل وسط للأزمة مع المعارضة، بعد سلسلة من الإخفاقات الاقتصادية والأمنية التي تعرضت لها البلاد، ولعل حالة الجمود وعدم القدرة على احتواء القوى السياسية المناوئة، التي أطاحت بجماعة الإخوان المسلمين من الحكم في مصر، لا تزال حتى الآن، هي المانع الأبرز أمام سقوط حركة النهضة التونسية، فبفضل الانفتاح الفكري والمرونة السياسية، والقدرة على تقديم مزيد من التنازلات لاحتواء الخصوم السياسيين، أضحت راشدة الغنوشي زعيم النهضة حجر عثرة أمام محاولات القوى الليبرالية واليسارية المناوئة للإخوان في تونس

وثانيها: نمط الصراعات المتعلقة بشبكات المصالح الاجتماعية والاقتصادية، وهي تضم فئات من رجال الأعمال والعسكريين والجهاز البيروقراطي والقيادات المحلية، وغيرها، والتي تستشعر مساساً مباشراً بمصالحها خلال المراحل الانتقالية.

وثالثها: نمط الصراعات المرتبطة بانتماءات أولية، وهي التي يرتبط فيها الصراع بمحددات الهوية؛ الدينية، أو الطائفية، أو القبلية، أو الجهوية، ونحو ذلك^(١).

يبدو النمطان؛ الأول والثاني، معاً، هما الأقرب لتحليل الصراع في الفترة الانتقالية في مصر، في حين يبدو النمط الأول هو الأنسب لتحليل الصراع خلال الفترة الانتقالية في الحالة التونسية، بينما يبدو النمط الثالث هو المدخل الأكثر ملائمة لتحليل صراعات الفترة الانتقالية في كل من ليبيا واليمن، وإن كان ذلك لا يعني بالضرورة، استبعاد باقي أنماط الصراع في كل من الدول الأربع محل المقارنة، وفقاً لما سلف بيانه، بشأن كون تلك الأنماط متداخلة في كثير من الأحيان، بما يصعب معه الفصل بينها بشكل حدي، ولكن ربما يكون التصنيف هنا وفقاً لاعتبارات تتعلق برؤية الباحث للنمط الصراعى الغالب أو الرئيس في كل دولة من تلك الدول.

عريباً، تبدو كل من مصر وتونس، الأكثر تجانساً على الصعيد المجتمعي، بحكم مركزية الدولة في كل منهما وقدمها، لاعتبارات تاريخية وجغرافية وديمقراطية عدة، فالمواطنون في كلا الدولتين اعتادوا على العيش في كنف «الدولة»، بشكل استتباعي، ولم يكن للأطر الأولية؛ القبلية أو الجهوية أو الطائفية أو المذهبية، تأثير يذكر في مزاحمة الدولة على بسط

(2) Housam Darwisheh, Trajectories and Outcomes of the 'Arab Spring': Comparing Tunisia, Egypt, Libya and Syria, IDE Discussion Paper, No. 456, Institute for Developing Economies, Japan, March, 2014, p. 2.

(١) خالد حنفي علي، «الصناديق المغلقة: مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي»، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، أكتوبر ٢٠١٢م، متاحة على الرابط التالي: <http://goo.gl/5Wu6lp>

الغنوشي، زعيم النهضة، بقوله: إن «السلطة يجب أن تكون مشتركة لمنع حدوث انقلاب، ولنزع فتيل أي محاولة استبداد، ولا يهم ما إذا كان حزب النهضة سيحزرك المركز الأول أم الثاني في الانتخابات، ما يهم هو أنني عندما أترك السلطة فلن أذهب إلى السجن أو إلى المنفى»⁽²⁾.

بيد أن النضج السياسي والرؤية التوافقية واستراتيجية الحلول الوسط التي اتبعتها النهضة، على أهميتها، لم تكن هي السبب الوحيد لاختلاف المسار التونسي عن نظيره المصري، لاسيما مع وحدة الأيديولوجيا الفكرية الإخوانية

لمتصديري المشهد السياسي في كلا الحالتين، فعلى الرغم من تشارك مصر وتونس في نمط الصراع القائم على تقسيم السلطة والثروة كما سلف بيانه، إلا أن ثمة نمطاً آخر انفردت به الحالة المصرية، كان هو السبب الرئيس لما آلت إليه الأوضاع في مصر، يتعلق بنمط الصراعات المتعلقة بشبكات المصالح الاجتماعية والاقتصادية المتغلغلة في بنية الدولة المصرية، والتي يلخصها مفهوم الدولة العميقة محل التحليل والدراسة.

وقد يرى بعض الباحثين أن الدولة العميقة، ليست إلا مفهوماً خرافياً أسطورياً، استخدمه البعض للتغطية على فشل وإخفاقات جماعة الإخوان المسلمين في إحداث التوافق المجتمعي اللازم لإنجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية، مستدلين على ذلك بأن هذا المفهوم مستلهم من الخبرة التركية، وهو استلهم في غير محله، على اعتبار أن الدولة العميقة تستلزم وجود درجة راسخة من المؤسسية، تعوزها الحالة المصرية، فالدولة المصرية، من وجهة نظرهم، لم تصل إلى مرحلة دولة المؤسسات، وإنما هي مجرد جهاز إداري

لاستساح خبرة إسقاط الإخوان في مصر، عبر آلية الاحتجاجات الشعبية.

وعلى الرغم من رؤية الغنوشي غير الإقصائية، والتي أسفرت عن تكوين «ترويكا» سياسية حاكمة، مؤلفة إلى جانب النهضة من حزبي؛ المؤتمر من أجل الجمهورية، والتكتل من أجل العمل والحريات، تكون فيها الرئاسة ليسار، منصف المرزوقي، والحكومة ائتلافية تقودها النهضة، والمجلس التأسيسي خليط من الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية والاشتراكية واليسارية والليبرالية، إلا أن

ذلك لم يمنع من سقوط حكومة النهضة في إخفاقات سياسية واقتصادية وأمنية أجبرت اثنين من رؤسائها على تقديم استقالتهما الواحد تلو الآخر، وهما، حمادي الجبالي ثم علي العريض⁽¹⁾.

وبعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في مصر، تزايدت مساعي المعارضة التونسية لخلخلة هيمنة حركة النهضة على «الترويكا» الحاكمة في البلاد، وخاصة بعد اغتيال محمد البراهمي، عضو المجلس التأسيسي، وزعيم حزب التيار الشعبي المعارض، لكن الأخيرة نجحت في امتصاص كافة الفعاليات الاحتجاجية المطالبة بإسقاطها بحنكة بالغة، من خلال اعتماد «استراتيجية الحل الوسط» Compromise Strategy، وفي هذا يقول علي العريض: «إنه ليس قراراً سهلاً لحزب يقوم على أساس أيديولوجي أن يتخلّى عن السلطة بالرغم من كونه الحزب الفائز، ولكن ممارسة السلطة في ظل الديمقراطية الوليدة تتطلب حتماً البراجماتية والحلول الوسط»، ويؤكد ذلك راشد

”إن «السلطة يجب أن تكون مشتركة لمنع حدوث انقلاب، ولنزع فتيل أي محاولة استبداد، ولا يهم ما إذا كان حزب النهضة سيحزرك المركز الأول أم الثاني في الانتخابات، ما يهم هو أنني عندما أترك السلطة فلن أذهب إلى السجن أو إلى المنفى». راشد الغنوشي“

(2) Isabelle Mandraud, “Tunisia’s Islamists learn to embrace political culture of compromise”, The Guardian, 1 July 2014, Available at: <http://goo.gl/v7uVkl>

(1) مصطفى شفيق علام، «معركة تشكيل الحكومة التونسية.. إخوان تونس والسيناريو المصري»، المصري اليوم، ٢٦/١/٢٠١٤م، متاح على الرابط التالي: <http://goo.gl/tTG4Zq>

وتتظيمي يخضع لإرادة الرئيس القائم، أيًا كان اسمه، تتواجد ضمنه مراكز قوى تعمل لحسابها الخاص، في إطار الحفاظ على مجمل هيكلية الدولة لتضمن تحقيق مصالحها ونفوذها^(١).

لكن هذا الرأي مردود عليه، وفقًا لتعريف مفهوم الدولة العميقة، سالف البيان، والذي لا يقتضي المؤسسة كشرط كاشف عن الدولة العميقة من عدمه؛ حيث يكفي وجود المؤسسات المحتكرة للقوة في الدولة؛ كالجيش، وقوى الأمن الداخلي،

والبنى الاستخباراتية، في قلب تحالف من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والفواعل المجتمعية ذات المصالح المشتركة حتى يكون لدينا دولة عميقة مكتملة الأركان.

بل إن بعض الباحثين، قد استشرف مآلات الفترة الانتقالية في مصر، قبل الإطاحة بحكم الرئيس مرسي بنحو عام كامل، استنادًا إلى تأصيله لبنية الدولة العميقة في مصر، والتي تقوم على شبكة واسعة من المؤسسات والفاعلين، عمودها الفقري، الجيش والقوى الأمنية، أطلق عليها «جمهورية الضباط»، مؤكدًا على خلاصة تنفيذية مفادها أن «أي مسئولين منتخبين ديمقراطيًا، سيواجهون جمهورية الضباط المتمثلة بشبكات عسكرية مستديمة تخرق كل فروع

(١) انظر في ذلك: - جورج فهمي، «أسطورة الدولة العميقة»، صحيفة الشروق، ٢٠١٣/٣/٩م، متاح على الرابط التالي: <http://goo.gl/BY-rU4E>

- عبد الله الأشعل، «خرافة الدولة العميقة في مصر»، صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠١٤/٢/١٩م، متاح على الرابط التالي: <http://goo.gl/mHbSm3>

- مازن عباس، «بين مفهوم الدولة العميقة في مصر ومفاهيم الديمقراطية الاقتراعية.. الثورة مستمرة»، أنباء موسكو، متاح على الرابط التالي: <http://goo.gl/zk6zkH>

ومستويات إدارات الدولة والقطاعات الاقتصادية المملوكة لها، وما لم يتم تفكيك جمهورية الضباط فسوف تستخدم نفوذها السياسي الواسع وسيطرتها على الجيوب البيروقراطية والاقتصادية الرئيسة

لمنع أي رئيس من ممارسة السلطة الحقيقية، وإسقاط أي حكومة مستقبلية لا تكون على مزاجها^(٢).

إن رصد جهود تلك الفئة في نشر الفوضى بمصر لا تخفى، لحرف الثورة عن مسارها، ما بعد الإطاحة بحسني مبارك وقبول الثوار -عن سوء تقدير منهم-

بتحديه وتكليفه للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، حيث انعدام الأمن، عن عمد، وانتشار الجرائم المسلحة وعمليات القتل الممنهج، التي تمارسها وتديرها ميليشيات غامضة، أطلق عليها إعلاميًا وقتها «الطرف الثالث»، مثلما وقع في أحداث إستاذ بورسعيد، والعباسية، وماسبيرو، ومحمد محمود، وغيرها، وإثارة الفتن الطائفية والإشكاليات المعيشية والخدمية بين المواطنين، يدعم ذلك كله آلة إعلامية جبارة، تزييف وعي المواطنين، وتذكرهم بما كان عليه الحال إبان حكم مبارك، من ركود يسمونه «الاستقرار»، ومن قمع يسمونه «الأمن والأمان»، وإلقاء التهم جزافًا على الثورة والثوار، بأن ما تشهده البلاد من أزمات إنما هو بسبب صنيعهم، وتصوير ما يجري على الأرض بأنه هدم للدولة، حيث يعلو حديث الأجندات الأجنبية، والمؤامرات الكونية على مصر، كل ذلك يكشف بدقة وبجملة واحدة أن «الدولة العميقة تبحث عن دولتها»^(٣).

(٢) يزيد صايغ، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، أوراق كارنيجي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، بيروت، أغسطس ٢٠١٢م، ص ٣.

(٣) وائل عبد الفتاح، «الدولة العميقة تبحث عن دولتها»، الأخبار اللبنانية، ٢٠١٢/٥/١٠م، متاح على الرابط التالي: <http://goo.gl/zBaHpC>

وتعد الأطر القبلية هي المكون الرئيس من مكونات رأس المال الاجتماعي Social Capital في اليمن، حيث تمتد تأثيراتها، كمتغير وسيط، على بنية العلاقة بين الدولة من جهة، والمواطنين من جهة أخرى، وبالتالي فهي ما يحدد مستوى مأسسة الدولة وقدرتها على توجيه وصناعة القرار، ومدى إعمال سيادة القانون على كافة أراضيها⁽³⁾.

وتتشابه معها في هذا السياق ليبيا، حيث تعد القبيلة هي المحدد الأبرز في بنية الدولة الليبية، سواء في العهد الملكي أو في حقبة القذافي الممتدة؛ حيث اعتمد كلا النظامين على المكون القبلي لبناء الشرعية وكسب الولاءات وبسط النفوذ واستتباب الأمر لنظام الحكم⁽⁴⁾.

ومن ثم، يمكن القول: إن الصراع الحاصل في كل من ليبيا واليمن، يختلف بشكل جذري عن مثليه في مصر وتونس، فالبعد القبلي الحاضر في الحالتين الليبية واليمنية طبع الصراع الجاري ما بعد الإطاحة بالقذافي وعلي عبد الله صالح طبعة خاصة.

ففي ليبيا، تعد الصراعات القبلية إحدى العضلات الرئيسة التي تعيق إنجاز الفترة الانتقالية، وتأسيس ديمقراطية حقيقية في البلاد، الأمر الذي يخشى معه المراقبون من انضمام ليبيا إلى قائمة الدول الفاشلة، لاسيما مع انفلات الأوضاع الأمنية، وطول أمد الفترة الانتقالية بعد الإطاحة بالقذافي، والتأثيرات السلبية للتوظيف السياسي للقبائل الليبية، والذي استخدمه نظام القذافي ببراعة، على مدى عقود لترسيخ أركان حكمه، في إطار استراتيجية «فَرَّقْ تَسُدْ» الشهيرة؛ حيث شهد النسيج الاجتماعي الليبي حالة من الشقاق والتربص وعدم الثقة بين القبائل المختلفة، سواء

إذن، من صنع الفارق بين المسارين التونسي والمصري هو وجود النمط الصراع الثاني، المتمثل في وجود الدولة العميقة في مصر، وغيابه أو عدم تبلوره بالشكل الكافي في تونس، حيث بقي المكون الأبرز لبنية الدولة العميقة، وهو الجيش، على الحياد في الحالة التونسية من ثلاث جهات، أولها: تمثل في الامتناع عن استخدام القوة في مواجهة المتظاهرين خلال الأيام الأولى للثورة، ثانيها: تمثل في التحول من موقف الحياد إلى موقف الانحياز للثورة في الأيام الأخيرة حتى فرار الرئيس السابق وهروبه إلى الخارج⁽¹⁾، وثالثها، رفض الجيش التونسي دعوات بعض القوى السياسية التي نشأت استلهاماً للخبرة المصرية، مثل جبهة الإنقاذ الوطني، وحركة تمرد التونسية، للدخول إلى حلبة الصراع السياسي لإنقاذ مسار الفترة الانتقالية، بزعمهم، والإطاحة بالثرويك الحاكمة التي تتزعمها النهضة، ويرجع ذلك إلى كون الجيش التونسي، ومنذ حقبة بورقيبة، ظل جيشاً احترافياً لم يكن له أية علاقة بالشأن السياسي، واحتفظ بحياده، ولم ينخرط في دهاليز الحكم بشكل أو بآخر، بخلاف ما عليه الحال في مصر، التي نشأت جمهوريتها الحديثة كنتاج لحركة الضباط الأحرار في يوليو ١٩٥٢م⁽²⁾.

يبقى النمط الصراع الثالث من أنماط صراعات الفترات الانتقالية ما بعد الحراك الثوري العربي الراهن، وهو نمط الصراعات المرتبطة بانتماءات أولية، والتي يرتبط فيها الصراع بمحددات الهوية؛ الدينية، أو الطائفية، أو القبلية، أو الجهوية، كما سلف بيانه، وتبدو الحالة الليبية واليمنية مثلاً كاشفاً عن هذا النمط الصراع ذي المحددات الأولية.

(3) Nadwa Al-Dawsari, Tribal Governance and Stability in Yemen, The Carnegie Papers, Carnegie Endowment for International Peace, Washington DC, April 2012, pp. 4-6.

(4) Igor Cherstich, "Libya's revolution: tribe, nation, politics", Open Democracy, 3/10/2011. Available at: <http://goo.gl/a6pS4C>

(١) صافيناز محمد أحمد، «عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات»، سلسلة دراسات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير ٢٠١٢م، متاح على الرابط التالي: <http://goo.gl/2IHUY5>

(٢) أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سلسلة دراسات، العدد ٦، يناير ٢٠١٤م، ص ١٩.

العربية منها أو غير العربية. وخاصة بعد اعتماد القذافي آلية اللجان الشعبية للقيادات الاجتماعية، عام ١٩٩٤م، والتي قوامها الأساس القيادات القبليّة، حيث تحصل القبائل الموالية له على امتيازات مادية ومعنوية كبيرة، فيما كان الحرمان والعقاب من نصيب القبائل المعارضة.

ومع اندلاع الحراك الثوري في طرابلس، ونظراً لهشاشة البنية المؤسسية للدولة الليبية، فقد استند القذافي في مواجهته للثورة الشعبية، ثم التمرد المسلح ضد نظامه، على تلغيم البنية القبليّة وجعلها قابلة للتفتيت والانفجار الذاتي، حيث عمد إلى إذكاء النزعات القبليّة والجهوية وتحريض وتأليب القبائل بعضها على بعض لضمان استمراره في السلطة لأطول فترة ممكنة^(١).

ومع سقوط نظام القذافي، سارعت القبائل الليبية التي ساندت الثورة مبكراً، والتي طالما تعرضت للتهميش والقمع إبان حكم القذافي، إلى العمل على جني ثمار الثورة، والتموضع في الكيانات السياسية الانتقالية لضمان دور فاعل لها في المشهد الليبي ما بعد القذافي.

ولعل فشل الحكومة الانتقالية، في أن تصهر جميع مكونات المجتمع الليبي، الذي يتسم بالتعددية القبليّة والعرقية، هو ما زاد من حدة التوترات القبليّة بما قد يجهض مسار الفترة الانتقالية بالكلية، لاسيما مع استشعار بعض القبائل غير العربية بأنها تهمش لصالح قبائل أخرى عربية^(٢).

وقد واجهت ليبيا ما بعد القذافي جملة من التحديات، كان النمط الصراع القبلي في القلب منها، ما جعل سياق الأزمة الليبية يأخذ طابعاً بنيوياً، تمثل في غياب دولة المؤسسات، وضعف أو اضمحلال الحياة السياسية، وعدم امتلاك الفرقاء الليبيين رؤية لإدارة المرحلة الانتقالية، وفشل محاولات إنشاء جيش وطني جامع ودمج الميليشيات، ومن بينها التنظيمات الإسلامية المسلحة، ونزع سلاح القبائل، بالإضافة

إلى تجديد المؤتمر الوطني لنفسه بعد انتهاء المدة المحددة له طبقاً للإعلان الدستوري، وعدم إنجاز كتابة الدستور في موعده، الأمر الذي فتح الباب أمام بعض القوى المتضررة من سقوط نظام القذافي، أو قانون العزل السياسي، في إطار قبلي

يختلف عن سياق الدولة العميقة في الحالة المصرية، باستغلال الاستياء الشعبي من تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية، لمحاولة الالتفاف على الحراك الثوري، بغطاء من الدعم الإقليمي، ولعل ظهور حركة اللواء خليفة حفتر الذي خاض محاولة انقلابية فاشلة في فبراير ٢٠١٤م، خير دليل على ما آلت إليه صراعات المرحلة الانتقالية في ليبيا الأمر الذي قد ينذر بحرب أهلية شاملة^(٣).

وتبدو الحالة اليمنية، بعد ما يقارب السنوات الأربع على اندلاع الحراك الثوري في صنعاء، مثلاً جلياً على تلك الحرب الضروس بين «الدولة» ككيان «فوقي» و«ما تحت الدولة» من فعاليات وبنى مجتمعية أولية، سواء كانت مؤطرة أو غير مؤطرة، ككيانات

مع اندلاع الحراك الثوري في طرابلس، ونظراً لهشاشة البنية المؤسسية للدولة الليبية، فقد استند القذافي في مواجهته للثورة الشعبية، ثم التمرد المسلح ضد نظامه، على تلغيم البنية القبليّة وجعلها قابلة للتفتيت والانفجار الذاتي.

=interactive dynamics and the political future", Contemporary Arab Affair, V. 5, N. 1, Jan. 2012, pp. 1-26.

(٣) وحدة تحليل السياسات، ليبيا ومخاوف الانزلاق في طريق الاقتتال الأهلي الشامل، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يونيو ٢٠١٤م، ص ١-٢.

(1) Alison Pargeter, "Libya: a hard road ahead", Open Democracy, 9/3/2011. Available at: <http://goo.gl/fVCtjJ>

(2) Youssef Mohammad Sawani, "Post-Qadhafi Libya: =

وترتيباتها، والعمل على إيجاد موطئ قدم لهم في تلك الترتيبات، بما يمكنهم من تحقيق أهدافهم الاستراتيجية^(٢).

المحور الثالث

في تفكيك الدولة العميقة.. خبرات دولية للحالة العربية

في ظل الصراعات متعددة الأنماط التي تشهدها الفترات الانتقالية في دول الحراك الثوري العربي، والتي يعد أصعبها وأكثرها تعقيداً وأعصاها على الحل، ذلك النمط المتعلق بصراع قوى التغيير مع قوى الدولة العميقة، ثمة سؤال ملح، يبدو طرحه من الأهمية بمكان، في ظل تعقيدات المشهد العربي الراهن، لاسيما في مصر، ألا وهو: هل ثمة فكاك من براثن الدولة العميقة؟ وكيف يمكن لقوى التغيير في الشارع العربي تفكيك بنية الدولة العميقة بدون هدم الدولة؟ لاسيما في ظل المعضلة الموروثة عربياً منذ نشأة الدولة العربية القومية الحديثة، والمتمثلة في ثنائية قوة الدولة وضعف المجتمع، وهو الأمر الذي يستلزم استراتيجية شاملة تضطلع بتفكيك أدوات سيطرة الدولة العميقة على المجتمع، وفرض الاشتباك والتشابك بين شبكات الفساد والمصالح والأذرع العسكرية والأمنية والمخابراتية للدولة، بالتوازي مع جهود فكرية وعملية على مستوى المجتمع لتغيير منظومة ثقافته السياسية لإعادة تفعيل دور المجتمع وتقوية موقعه بالنسبة للدولة القومية الحديثة.

ثمة مسارات متعددة للتعاطي «التفكيكي» مع منظومة الدولة العميقة في الخبرات الدولية، تنطلق جميعها من سياقين رئيسيين، وفقاً لتموضع الدولة العميقة من منظومة الحكم، يتمثلان في مدى الاتساق بين كل من الدولة العميقة والنظام الحاكم من عدمه،

«تحتية»، رأت في تطورات الواقع الدولي والإقليمي والمحلي فرصة لمغادرة المربع «صفر»، والمضي قدماً نحو تحقيق أهدافها وطموحاتها المؤجلة، حتى لو كان ذلك بحمل السلاح في وجه الكيان «الفوقي» الجامع، أو ما كان يجدر به أن يكون جامعاً.

ومع الهيراركية الشديدة التي تسم النظام المجتمعي اليمني، تحددت مكانة كل جماعة على السلم الاجتماعي، ومن ثم تحدد دورها السياسي والاقتصادي، وفق معايير وقواعد صارمة متوارثة؛ لم تسمح بأي حراك «بيني» لتلك الجماعات والأطر المجتمعية المكونة للنسيج الاجتماعي في اليمن^(١)، خصوصاً تلك القواعد المتعلقة بخريطة التحالفات المجتمعية وشبكة العلاقات القبلية البينية، لاسيما في حال امتزاج البعد القبلي بآخر مذهبي أو طائفي أو جهوي.

السياق الداخلي اليمني، إذن، يبدو مليئاً بالفاعلين الأوليين المناوئين للدولة، والذين يرون في إسقاطها، أو إضعافها على أقل تقدير، هدفاً مشتركاً، يحقق لكل فاعل منهم أهدافه الاستراتيجية النهائية، ولعل أبرز هؤلاء الفاعلين: الحوثيون، وقوى الحراك الجنوبي، وتنظيم القاعدة، وأنصار الرئيس السابق علي عبد الله صالح، بشقها القبلي كما هو الحال في المشهد الليبي، وليس في طبيعته المصرية المتمحورة حول الدولة العميقة.

وربما يتقاسم الحوثيون مع قوى الحراك الجنوبي هدف إقامة دولة مستقلة لكل منهما، في حين يتقاسم الحوثيون والقاعدة هدف إثارة الفوضى وإضعاف قبضة الدولة لسهولة تحركهم اللوجستي على الأرض، أما قوى النظام السابق من قواعد علي عبد الله صالح وأنصاره، فإنهم يتقاسمون مع الحوثيين العداء لقبائل حاشد وآل الأحمر، كما يتقاسمون معاً، رغبتهم المشتركة في إفشال المرحلة الانتقالية

(٢) مصطفى شفيق علام، «كيانات ما تحت الدولة.. الحوثيون في اليمن»، معهد العربية للدراسات، دبي، ٢٠١٤/٧/٣١م، متاح على الرابط التالي: <http://goo.gl/2v1eyz>

(1) World Bank, Republic of Yemen; Country Social Analysis, Report No.: 34008-YE, January, 2006, p. 12.

السابقة، التموضع في مفاصل الدولة مجدداً، وبشكل تدريجي، لإجهاض الثورة التي أطاحت بحكم نيكولاي تشاوشيسكو عام ١٩٨٩م، والانقضاض عليها، من خلال النشر المنظم للاضطرابات الأمنية وخلق حالة من عدم الاستقرار، نجحت على إثرها الأجهزة الأمنية والاستخباراتية وبقياء النظام الشيوعي السابق، في السيطرة على البلاد، وإعادة التموضع في أبنية الدولة ومؤسساتها ومفاصلها المحورية، عبر آلية مقايضة الشعب بين الحرية والأمن^(١).

وقامت قوى الدولة العميقة بإنشاء كيان سياسي، مضاد لقوى التغيير، تحت مسمى جبهة الإنقاذ الوطني (National Salvation Front (NSF) عمادها كوادز الحزب الشيوعي السابق، خاضت غمار العملية الانتخابية، وأصبح زعيمها إيون إلييسكو Ion Iliescu رئيساً للبلاد بحصوله على ٨٥٪ من أصوات الناخبين، في أول انتخابات بعد الثورة، كما فازت الجبهة بنحو ثلاثة أرباع المقاعد في المجلس التشريعي.

وبهيمنة إلييسكو وجبهته على الساحة السياسية الرومانية على مدى نحو أربعة عشر عاماً (١٩٩٠-٢٠٠٤م) استطاع رموز الدولة العميقة من عملاء الشرطة السرية وأعضاء الصف الثاني للقيادة في النظام الشيوعي السابق تحويل مسار الثورة واختطاف الدولة إلى نظام شبيه بنظام تشاوشيسكو يتخفى تحت واجهة ديمقراطية شكلية.

ويمكن القول: إن الدور الخارجي الداعم لإجراء تحول ديمقراطي حقيقي وإصلاحات سياسية واقتصادية جادة في رومانيا، والمتمثل في الاتحاد الأوروبي، كشرط للانضمام لعضوية الاتحاد، ورغبة كافة الأطراف في رومانيا في الحصول على هذه العضوية، قد ساهم بشكل رئيس في إزاحة إلييسكو عن سدة الحكم في انتخابات عام ٢٠٠٤م، ليخلفه في رئاسة البلاد تاريان باسيسكو Traian Basescu، الذي

ينتج عن ذلك إحدى صورتين لتموضع الدولة العميقة، إحداهما: التوافق بين الدولة العميقة والنظام الحاكم (سياق التماهي)، وفي هذه الصورة فإن الدولة العميقة ونظيرتها الظاهرة وجهان لعملة واحدة يعملان باتجاه واحد لترسيخ وتقوية شبكة المصالح والفساد في الدولة ضد قوى التغيير في المجتمع، وثانيتهما: التضاد بين الدولة العميقة والنظام الحاكم (سياق الافتراق)، وفي هذه الصورة، ثمة قطيعة بين الدولة العميقة ونظيرتها الظاهرة، حيث تعمل كل منهما في اتجاه مضاد للآخرى، يهدف إلى إزاحة الآخر والتخلص منه للانفراد بالسلطة والحكم في الدولة.

وعليه فإن تفكيك الدولة العميقة حال كونها في الحكم، يختلف عنه حال كونها خارج منظومة الحكم، الظاهر أو الرسمي، وإلا فهي ذات تأثير على مفاصل الدولة في كلتا الحالتين.

ويبدو سياق التماهي، الذي تحكم فيه الدولة العميقة حكماً مباشراً، ظاهراً وباطناً، بارزاً في بعض نماذج الفترات الانتقالية بدول أوروبا الشرقية، وكوريا الجنوبية، وأمريكا اللاتينية، وهو ما ستركز عليه الدراسة بشكل أكبر، لاعتبارات التشابه مع واقع الحالة العربية وما آلت إليه مخرجات الفترات الانتقالية بعد نحو أربعة أعوام من بدء موجة الحراك العربي.

في حين يتجلى سياق الافتراق، الذي تسعى فيه الدولة العميقة إلى التأثير على مفاصل الدولة باطنياً، والعمل على تعويق النظام الحاكم وإفشاله لتصدر منظومة الحكم ظاهراً، كذلك في الحالة التركية عقب وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم منذ عام ٢٠٠٢م وحتى الآن، باعتبارها النموذج الأبرز في هذا السياق.

في الخبرة الرومانية، استطاعت قوى الدولة العميقة، التي كانت تتمثل في القيادات الشيوعية

(1) Anneli Ule Gabanyi, Romania's Unfinished Revolution, Wilson Center, available at: <http://goo.gl/tQXymV>

وقد أجبرت إضرابات عام ١٩٨٨م قادة الحزب الشيوعي الحاكم على إجراء مناقشات المائدة المستديرة مع المعارضة؛ حيث تم الاتفاق بين الجانبين على إجراء انتخابات شبه حرة، تضمن قوى الدولة العميقة، من متنفذي الحزب الحاكم، بموجبها الحصول على الأغلبية، على أن يسمح للنخب المعارضة (قوى التغيير) بالتنافس على ما لا يزيد عن ثلث مقاعد البرلمان^(٢).

وفي يونيو ١٩٨٩م أجريت الانتخابات البرلمانية وفقاً للاتفاق المبرم؛ حيث حققت المعارضة نصراً ساحقاً تجاوز المتفق عليه مع النخبة الحاكمة، ومن ثم فقد كان من المستحيل تشكيل الحكومة من دون

مشاركة بعض رموزها، وأعقب ذلك فوز زعيم جبهة «تضامن»، ليخ فالسيا، الحائز على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٨٣م بمنصب رئيس الجمهورية في ١٩٩٠م، كأول رئيس يُنتخب ديمقراطياً في البلاد، لتتجح قوى التغيير، بشكل تدريجي وعبر الأدوات الدستورية والقانونية، في تفكيك منظومة الدولة العميقة، مستغلة الظرف الدولي المحفّز للتوجهات الرأسمالية بعد انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقطبية الأحادية للنظام الدولي، والظرف الإقليمي الموائم للتغيير بعد تهاوي الأنظمة الشيوعية الديكتاتورية في دول أوروبا الشرقية عقب الانهيار الدراماتيكي للاتحاد السوفييتي^(٣).

أقام علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودعم إصلاحات ديمقراطية واقتصادية حقيقية في البلاد سهّلت من مهمة رومانيا في التخلص من إرث الدولة العميقة الشمولية، والانضمام لعضوية الناتو عام ٢٠٠٤م، ثم الاتحاد الأوروبي في يناير ٢٠٠٧م^(١).

وجملة القول: إن الدور الخارجي، الذي يُعد أحد محفّزات تفكيك منظومة الدولة العميقة، كما كان عليه الحال في رومانيا، غير معوّل عليه في الحالة العربية؛ حيث تدفع القوى الدولية والإقليمية النافذة، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وإسرائيل ودول الخليج، باتجاه مقاومة مخرجات ما أفرزته العملية السياسية في دول الربيع العربي، لاسيما في مصر.

على عكس النموذج الروماني، لم يكن التخلص من الدولة العميقة في بولندا، نتاجاً لثورة شعبية، ولكنه كان عبر نضال ثوري نخبوي قادته جبهة «تضامن» التي ضمت اتحادات نقابية عمالية بقيادة «ليخ فالسيا» Lech Wałęsa ضد الحكم الشيوعي على مدى سبعة أعوام (١٩٨١-١٩٨٨م)، كانت خلالها منظمة محظورة، حتى سُمح لها- بعد سلسلة من الإضرابات العمالية التي شلت أرجاء الدولة- بممارسة العمل السياسي على أن تتوقف الإضرابات العمالية، وذلك في ظرف داخلي وخارجي دقيق، يتعلق بالأوضاع الاقتصادية المتردية لبولندا من جهة، والتغيرات في توجهات القيادة السوفيتية خلال حقبة جورباتشوف من جهة أخرى.

”إن الدور الخارجي، الذي يُعد أحد محفّزات تفكيك منظومة الدولة العميقة، كما كان عليه الحال في رومانيا، غير معوّل عليه في الحالة العربية؛ حيث تدفع القوى الدولية والإقليمية النافذة، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وإسرائيل ودول الخليج، باتجاه مقاومة مخرجات ما أفرزته العملية السياسية في دول الربيع العربي، لاسيما في مصر.“

(2) “The Round Table and the Polish road to democracy”, Official Promotional Website of The Republic of Poland, Available at: <http://goo.gl/XcgjEc>

(3) Jacek Kucharczyk, Jarosław Zbieranek (editors), Democracy in Poland 1989–2009 Challenges for the future, Poland Democracy Watch, INSTITUTE OF PUBLIC AFFAIRS, Warsaw, 2010.

(1) Gheorghe Ciuhandu, Romania: From Revolution To European Integration, International Institute, University of Michigan, available at: <http://goo.gl/T7IhmT>

الاقتصادية الآسيوية عام ١٩٩٧م- النظام العسكري الحاكم على إجراء انتخابات رئاسية تعددية نزيهة لامتناس غضبة الشارع المطالب بالتغيير، أسفرت عن فوز كيم داي جونج، وهو ناشط سياسي معارض، كان قد حُكم عليه سابقاً بالإعدام من قبل النخبة العسكرية الحاكمة^(١).

وفي سياق خبرة الدولة العميقة اللاتينية التي جاءت في سياق مفهوم «دولة الأمن القومي»، كما سلف توضيحه، جاء تفكيك بنية الدولة العميقة في البرازيل تدريجياً، بعد عقود من الحكم العسكري، عبر نضال النخب العمالية المعارضة، اليسارية في مجملها، لسنوات طويلة معتمدة على استراتيجية طويلة المدى عُرفت باسم خطوتين للأمام وخطوة للخلف، حتى وصل النقابي العمالي «لولا دا سيلفا» إلى سدة الحكم في عام ٢٠٠٣م، عبر انتخابات نزيهة فاز فيها ائتلافه المكون من أربعة أحزاب يسارية، فعمدت طبقة رجال الأعمال والنخبة الاقتصادية الليبرالية، الموالية للحكم العسكري، إلى اتخاذ جملة من الإجراءات قادت إلى انهيار البورصة، نتيجة تخوف تلك الطبقة على مستقبل استثماراتهم وملاءتهم المالية بعد وصول الاشتراكيين للرئاسة^(٢).

لكن دا سيلفا ونخبته الجديدة الحاكمة نجحوا في امتصاص تلك الأزمة الاقتصادية التي افتعلتها قوى الدولة العميقة، واحتواء حلفائها من رجال الأعمال، وإزالة مخاوفهم المالية، والتي كانت أيديولوجية في مجملها، وذلك بالتوازي مع تدشين قوى التغيير برامج

ويمكن، عربياً، استلهاً بعض الدروس من الخبرة البولندية في تفكيك الدولة العميقة، والتي تتمثل في ضرورة وجود نخبة حقيقية متجانسة قادرة على الحراك السياسي، وإدارة الصراع مع منظومة الدولة العميقة بشكل فعال، وفق أهداف محددة ومختارة بدقة ومرحلية، من خلال الوسائل السلمية الناجعة، مثل الإضرابات والاعتصامات والعصيان المدني؛ الكلي والجزئي، وتفعيل أدوات الضغط الشعبي، واتباع تكتيكات مؤثرة لإرهاق منظومة الدولة العميقة ونظامها الحاكم، حتى يصل إلى مرحلة يوقن فيها أنه لا بديل سوى تقديم نوع من التنازلات لوقف النزيف الاقتصادي والجمود السياسي المنذر بانهيار الدولة، وعندها يتوجب على قوى التغيير الاضطلاع بعملية تفاوضية بالغة المهارة لتحقيق مكاسب سياسية تقلص من بنية الدولة العميقة بشكل تدريجي يفسح المجال أمام تفكيك تلك البنية بدون المساس ببنية وكيان الدولة.

يتوجب على قوى التغيير الاضطلاع بعملية تفاوضية بالغة المهارة لتحقيق مكاسب سياسية تقلص من بنية الدولة العميقة بشكل تدريجي يفسح المجال أمام تفكيك تلك البنية بدون المساس ببنية وكيان الدولة.

ويأتي السياق الكوري مشابهاً إلى حد كبير مع السياق البولندي، من حيث المسار والدروس المستفادة، حيث أجبرت قوى التغيير، عبر آلية الاحتجاجات الشعبية، منظومة الدولة العميقة ونظامها العسكري الحاكم على طرح صيغة وسط من الانفتاح السياسي التكتيكي، استغلته قوى التغيير لبناء شرعية بديلة إزاء النظام الحاكم، بما انتهى، في الأخير، بفقدان قوى الاستبداد القدرة على المناورة بالديمقراطية الشكلية؛ حيث لم يشفع التقدم الاقتصادي ولا معدلات النمو المرتفعة التي حققها النظام العسكري القائم في البلاد، والمرضي عنه أميركياً، لم يشفع له عند الشعب الراغب في تحويل بلاده إلى دولة ديمقراطية حديثة تستكمل عقد التنمية الاقتصادية بتنمية سياسية موازية، فأجبرت الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالديمقراطية -تأثراً بمناخ الأزمة

(1) Jung Hae Gu, Kim Ho Ki, Development of Democratization Movement in South Korea, Asia-Pacific Research Center, Freeman Spogli Institute, Stanford University , U.S.A. Available at: <http://goo.gl/b5IDo4>

(2) Adriano Nervo Codato, A political history of the Brazilian transition from military dictatorship to democracy, Rev. Sociol. Polit. Vol.2 No.se Curitiba 2006, Available at: <http://goo.gl/5ETekf>

بيد أن بينوشيه استطاع إحداث فُرقة في مواقف القوى الموقعة على تلك الوثيقة، ومن ثم فشلت المعارضة في مراوحة مكانها حتى عام ١٩٨٨م، وهو العام الذي كثفت فيه قوى التغيير من تحركاتها الاحتجاجية في الشارع فرضخ بينوشيه أخيراً، وأجرى استفتاءً لاستطلاع رأي الشعب بشأن تمديد بقائه في السلطة حتى عام ١٩٩٧م، لم يحصل فيه إلا على نحو ٤٥٪ فقط من إجمالي عدد المصوتين^(٢).

وعلى إثر ذلك نظمت أول انتخابات ديمقراطية في شيلي عام ١٩٩٠م، لتتولى البلاد حكومة ديمقراطية مدنية على أنقاض الحكم العسكري الذي استمر قرابة العقدين من الزمن. وعمدت النخبة الجديدة في شيلي في تعاملها مع منظومة الدولة العميقة إلى مسارين اثنين هما: تغيير توجهات المدنيين تجاه العسكريين، وتغيير نظرة العسكريين للمدنيين، من خلال التأكيد على ضرورة احترام العسكريين للسلطة الشرعية وعدم الانقلاب عليها، وعدم انخراطهم في الحياة السياسية والحزبية من ناحية، مع قبول احتكار العسكريين للقوة المسلحة بشكل ينظمه القانون بما يضمن أمن وسيادة البلاد.

وفيما يتعلق بجرائم منظومة الدولة العميقة خلال حقبة الحكم العسكري، انتهجت شيلي آلية «لجان الحقيقة»، التي تعوض المتضررين من انتهاكات الحقبة الديكتاتورية عبر عملية تفاوضية يقر المتهم من خلالها بجريمتيه، ومن ثم يقدر التعويض المادي المناسب للضحية مع وجود تعويض معنوي لا يقل أهمية، ويتمثل في «إلحاق العار» بالشخص المتورط في تلك الجرائم، وتقتضي آلية «إلحاق العار» بالشخص منعه من تصدر المشهد المجتمعي العام مدى الحياة^(٣).

وأخيراً، تأتي الخبرة التركية في تفكيك منظومة

ناجحة لمكافحة الفقر وتقوية اقتصاد البلاد، معتمدة على مجموعة من الشركات والمؤسسات الصناعية الرئيسية التي تنتج الطائرات والسيارات والأغذية، فأصبح «دا سلفا» الاشتراكي العمالي هو الذي يبنى النموذج الاقتصادي الملائم لمجتمعه بالشراكة مع النخبة الاقتصادية القديمة غير الفاسدة من رجال الأعمال والاقتصاديين الوطنيين.

كما انتهجت النخبة البرازيلية الجديدة سياسة المصالحة الوطنية فأنشأت ما يسمى بـ«لجان الحقيقة» للتحقيق في جرائم انتهاكات حقوق الإنسان خلال حقبة الحكم العسكري، مع إعلاء مبدأ العدالة وليس الانتقام، وتعويض المتضررين وأسرههم مادياً، وعلى صعيد مواز عمدت قوى التغيير إلى صياغة أطر قانونية ودستورية جعلت الجيش تحت سلطة الحكومة المدنية الشرعية بشكل كامل، لضمان عدم انتكاس الحكم الديمقراطي مجدداً على أيدي العسكريين^(٤).

وفي سياق مشابه للحالة البرازيلية، اعتمدت خبرة شيلي لتفكيك الدولة العميقة على طيف عريض من النخب المعارضة التي خاضت صراعاً طويلاً على مدى عقد الثمانينيات من القرن الفائت للتخلص من الحكم الديكتاتوري بقيادة الجنرال أوجستو بينوشيه، الذي انقض على الحكم إثر انقلاب عسكري قاده عام ١٩٧٣م، وبعد جولات من الصدام، قادت قوى التغيير سلسلة من الاحتجاجات الشعبية الضخمة بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية، ونجحت تلك القوى في تدشين ما يُعرف بوثيقة الوفاق الوطني عام ١٩٨٥م للعودة إلى الحكم الديمقراطي، وإنهاء حكم بينوشيه العسكري بشكل سلمي.

(1) Tom Gibb, "Brazil opens military era files", BBC, 22/12/2005, Available at: <http://goo.gl/9c5uax>

- Gary Duffy, "Brazil truth commission arouses military opposition", BBC, 11/1/2010, Available at: <http://goo.gl/IBEx1k>

- PAULO COELHO FILHO, "Truth Commission in Brazil: Individualizing Amnesty, Revealing the Truth", Yale Review of International Studies, FEBRUARY 2012, Available at: <http://goo.gl/UEMNYx>

(2) Pamela Constable and Arturo Valenzuela, Chile's Return to Democracy, foreign Affairs, Winter, 1989/90 IS-SUE, Available at: <http://goo.gl/87yU6H>

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة الماضي قدماً، يونيو ٢٠١١، ص ٥٢-٤٢.

الابتكار، والتحول نحو اقتصاد المعرفة^(٢).

أدت النجاحات الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية إلى نجاحات سياسية موازية، تمثلت في فوزه في الانتخابات البرلمانية خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١م، ليشكل الحكومة منفرداً، بعد أن كانت الحكومة ائتلافية بعد انتخابات ٢٠٠٢م، وعلى الصعيد المحلي، نجح الحزب في تحقيق ثلاثة انتصارات انتخابية، أعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٩ و٢٠١٤م.

ويأتي المسار الدستوري مستنداً على قاعدة من النجاحات الاقتصادية والسياسية في إطار شرعية الإنجاز، ليكون المسار الأبرز لتفكيك منظومة الدولة العميقة في تركيا، وتقليص نفوذها في البلاد حتى إشعار آخر؛ حيث أنجزت حكومة العدالة والتنمية تعديلات دستورية عامي ٢٠٠٧م و٢٠١٠م، بموافقة ٦٩٪ من الناخبين في الأولى، و٥٨٪ في الثانية.

وبموجب هذه التعديلات^(٣)، تم رفع حالة الطوارئ، وإلغاء المحاكم ذات الصلاحيات الخاصة، ومحاكم أمن الدولة، وانتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب، والتمهيد لجعل مجلس الأمن القومي مجلساً مدنياً، وتقليص صلاحيات القضاء العسكري، وفتح الطريق لمحكمة منفذي انقلاب ١٩٨٠م، وعدم التسامح في قضايا التعذيب ضد المعتقلين، وتسهيل إدارة الأقليات لأوقافها الخاصة، وتوسيع مظلة الحريات العامة، ومنح المواطنين إمكانية مراجعة المحكمة الدستورية بصورة فردية، وتعديل بنية المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين؛ ليكون أكثر ديمقراطية، والسماح للمرأة بارتداء الحجاب في الجامعات والمؤسسات العامة.

الدولة العميقة، كنموذج مغاير للخبرات السابقة في دول أوروبا الشرقية وكوريا الجنوبية وأمريكا اللاتينية، لكونها الحالة الأبرز في سياق الافتراق، سالف البيان، وهو سياق التضاد بين الدولة العميقة والنظام الحاكم، حيث اعتمد حزب العدالة والتنمية Akp الذي وصل إلى الحكم عام ٢٠٠٢م، على ثلاثة مسارات متوازية للقضاء على معوقات منظومة الدولة العميقة، وتفكيك منظومتها بشكل متدرج وفعل، وهي؛ المسار الاقتصادي، والمسار السياسي، والمسار الدستوري.

ويمكن القول: إن النجاحات الاقتصادية التي حققها الحزب خلال نحو اثنتي عشرة سنة من بلوغه سدة الحكم هي حجر الزاوية في نجاحات المسار السياسي، ومن ثم المسار الدستوري لتفكيك الدولة العميقة^(١).

حقق حزب العدالة والتنمية جملة من القفزات الاقتصادية في تركيا، لعل أهمها؛ وصول قيمة الصادرات التركية إلى ١٥٢ مليار دولار خلال العام ٢٠١٢م، بعد نحو عشرة أعوام من حكمه، بما يعادل عشرة أضعاف قيمة الصادرات التركية قبل توليه السلطة، كما وصلت تركيا في عهد العدالة والتنمية إلى المرتبة السابعة عشرة على قائمة أقوى الاقتصادات في العالم، بحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في تركيا نحو ثلاثة أرباع تريليون دولار، أي ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل العام ٢٠٠٣م.

وقد ارتفع دخل الفرد في تركيا بنسبة ٣٥٠٪، من ٣ آلاف دولار عام ٢٠٠٢م إلى ١١ ألف دولار عام ٢٠١٢م، وذلك بفضل السياسات الاقتصادية التي انتهجها حزب العدالة والتنمية، والتي تقوم على تعزيز الإنتاج الصناعي الوطني، والانفتاح الاقتصادي، ومكافحة الفساد، والنهضة التعليمية، وتشجيع

(2) H. Akin Ünver, Turkey's "Deep-State" and the Ergenekon Conundrum, The Middle East Institute, Policy Brief No. 23, April 2009.

(٣) «سيرة نجاح حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان»، بني شفق العربية، ١٢/٨/٢٠١٤م، متاح على الرابط التالي: <http://goo.gl/y64oLw>

(1) Gareth H. Jenkins, Between Fact And Fantasy: Turkey's Ergenekon Investigation, Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, Johns Hopkins University, 2009.

معلومات إضافية

نشأة الدولة العميقة:

المتواتر في أوساط الباحثين أن المخابرات المركزية الأمريكية هي من غرس بذرة الدولة العميقة في تركيا عام ١٩٥٢م، واستهدفت من ذلك ضمان التحكم في قرارات قيادات الجيش وصناع القرار، وغيرهم من السياسيين الكبار في مختلف مواقع وأجهزة السلطة.

وبمضي الوقت استشرت الدولة العميقة وتطورت، حتى أصبحت كياناً موازياً للدولة الرسمية، وقادراً على الضغط على الدولة الأخيرة وابتزازها.

أنشطة منظمة أرجنكون في تركيا:

الدولة العميقة يطلقون عليها في تركيا اسم «أرجنكون»، وللکلمة رنينها الخاص في الذاكرة الشعبية؛ إذ تقول الأسطورة: إن الصينيين حين هاجموا القبائل التركية أثناء وجودها في وسط آسيا، موطنها الأصلي، فإنهم هزمهم وطاردوهم، بحيث لم يبقَ من الجنس التركي سوى قلة من الناس احتموا بواد عميق باسم أرجنكون، فتحصنوا فيه وظلوا مختفين بين جنباته سنين عدداً.

وبمضي الوقت تكاثروا وضاق بهم المكان ولم يعرفوا كيف يخرجون منه، وحين ظهر في حياتهم الذئب الأغبر فإنه دلّهم على طريق الخروج من الوادي، ومن ثم أتيح لهم أن يفتحوا على العالم وقيموا دولتهم الكبرى. لذلك أصبح الذئب الأغبر رمزاً للقوميين الأتراك، وغدت كلمة أرجنكون رمزاً للحفاظ على الهوية وبقاء الجنس؛ إذ لولاه لاندثر الأتراك ولم يعد لهم وجود. وحين حملت المنظمة ذلك الاسم؛ فإنها أرادت أن توحى للجميع أن رسالتها هي الدفاع عن تركيا ضد كل ما يهددها.

منذ تأسيسها ظلت منظمة أرجنكون على خصومة مستمرة مع الهوية الإسلامية في البلد الذي يمثل المسلمون ٩٩٪ من سكانه. صحيح أن المنظمة مارست أنشطة عدة، مثل غسل الأموال والاتجار في السلاح والمخدرات، لكن تلك الخصومة احتلت المرتبة الأولى؛ لأنها تذرعت بالدفاع عن العلمانية، التي يعتبرها الكماليون قدس الأقداس في تركيا.

نشرت صحيفة «أكيب» صورة لسيدة ترتدي خماراً، وإلى جوارها صور لثلاثة أشخاص، وكان ذلك ضمن تقرير تحدث عن ممارسة السيدة لأعمال منافية للأداب، اعترف بها الأشخاص الثلاثة. وتصادف أن وقعت الصحيفة بين يدي أحد الصحفيين الأتراك الذين درسوا في مصر وله متابعتة للمجلات العربية. وما إن وقعت عيناه على الصور المنشورة حتى تعرف على صاحبة الصورة، التي كانت الممثلة المصرية السيدة آثار الحكيم، وانتبه إلى أنها كانت على غلاف مجلة «سيدتي» (عدد ١٨ يناير/كانون الثاني ١٩٩٧م).

وحين رجع إلى المجلة وجد أن صور الأشخاص الثلاثة هي لمصريين نشرت صورهم في العدد ذاته، في سياق مختلف تماماً. لم يفاجأ زميلنا الصحف التركي -سفر توران الذي يعمل الآن مستشاراً للشؤون العربية بمكتب رئيس الوزراء- فما كان منه إلا أن ظهر على شاشة التلفزيون وفضح الصحيفة، حين أظهر للمشاهدين التقرير الذي نشرته، ووضع إلى جواره غلاف صحيفة «سيدتي»، ولم يكن ذلك هو التفريق الوحيد؛ لأن وسائل الإعلام

التركية وثيقة الصلة بمنظمة أرجنكون، ولذا حفلت بالقصص المماثلة التي ما برحت تشوّ صورة المتدينين، وتحاول إقناع الناس بأنهم ليسوا منحرفين سياسياً فحسب، ولكن منحطين أخلاقياً أيضاً، حتى إن إحدى الصحف نشرت صورة للسيدة زينب الغزالي، الشخصية الإسلامية المعروفة في مصر وإلى جوارها صورة شبه عارية لفتاة وسط تقرير ادعت الصحيفة فيه أن الفتاة زوجة ابنها، وأنها تباع جسدها للراغبين.

أما المشايخ فقد كان حظهم أوفر من التشهير الذي تعمد تقديمهم بحسبانهم أفاقين وشهوانيين، ولا همّ لهم سوى ممارسة الجنس، والاتجار في الأعراض. وإذا كانت الصحافة الصفراء قد لجأت إلى ما فعلته بحق السيدة آثار الحكيم والحاجة زينب الغزالي، رحمها الله، فلك أن تتصور مدى الجرأة على الاختلاق والتلفيق الذي بلغته في هذا الصدد.

هذا التشويه الأخلاقي يظل نقطة في بحر إذا ما قُورن بحملات التشويه التي ما برحت تخوّف الأتراك من عودة الخلافة، ومن «شبح» الشريعة، ومعها إرهابات التطرف والإرهاب.

بلغت الخصومة ذروتها عام ١٩٩٦م، حين شكّل زعيم حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين أربكان حكومة ائتلافية، لأول مرة في تاريخ الجمهورية.

وهو ما استتفر المنظمة واستفز عناصر التطرف العلماني. فظهرت تلك التقارير تباعاً في بعض الصحف، وأطلقت مظاهرات الدفاع عن العلمانية، وألقيت قنبلتان على فناء صحيفة الجمهورية العلمانية المتطرفة (مدير تحريرها اتهم بعضوية منظمة أرجنكون)، وقتل أحد المحامين قاضياً في المحكمة العليا، وفي التحقيق قال المحامي: إن القاضي كان يعارض السماح للمحجبات بالدراسة في الجامعات.

هذه المقدمات لم تكن كلها مصادفات، ولكنها كانت من قبيل التسخين وتهيئة الأجواء لنزول الجيش إلى الشوارع، ودعوة مجلس الأمن القومي لاجتماع استمر تسع ساعات في ٢٨ فبراير/شباط عام ١٩٩٧م، وإصداره قائمة من القرارات التي استهدفت كلها قمع الإسلاميين، وإقصاءهم من أجهزة الدولة، وحصار التدين في كل مظهره، الأمر الذي انتهى باستقالة أربكان من منصبه، وبإغلاق حزب الرفاه الذي يرأسه.

حزب الحرية والعدالة ومنظمة أرجنكون:

حين تولى حزب العدالة والتنمية السلطة بعد أن فاز بالأغلبية عام ٢٠٠٢م، كان طبيعياً أن يفتح ملف الدولة العميقة؛ حيث كان مفهوماً أن الصدام قادم لا محالة مع منظمة أرجنكون، وقد سارع بفتح الملف أن أجهزة الأمن كانت تراقب شقة سكنية بإحدى ضواحي إسطنبول. وحين اقتحمته عثرت فيها على مخزن للأسلحة وعدة وثائق بالغة الأهمية؛ إذ وجدت بها قتابل من نفس الطراز الذي أُلقي على صحيفة الجمهورية، كما عثرت على صورة للمحامي قاتل القاضي مع أحد الجنرالات المتقاعدين.

وصورة أخرى لقائد الشرطة العسكرية السابق، الذي يعد أحد أهم خمس قيادات عسكرية في البلاد، وصورة لجنرال ثالث مع مؤسس جمعية الدفاع عن الأفكار الأتاتورية. وكانت تلك الوثائق من بين الخيوط المهمة التي تتبعتها أجهزة الأمن والتحقيق حتى توصلت إلى ملفات أخرى في تنظيم أرجنكون الجهنمي.

الطابور الخامس:

يطلق هذا المصطلح على جماعة من الناس تقوم بتقويض أيّ نظام أو دولة بصورة سرية من الداخل.. وترجع نشأة هذا التعبير إلى أيام الحرب الأهلية الإسبانية.. التي نشبت عام ١٩٣٦م.. عندما أعلنت محطة إذاعية أن قائد قوات القوميين «الجنرال إميليو مولا» يقترب من مدريد بأربعة طوابير من قواته العسكرية، وأنه سيحظى بالدعم من طابور خامس موجود داخل المدينة.. بهدف القضاء على حكومة الجمهوريين.. التي كانت ذات ميول يسارية.. وبعدها ترسخ هذا المعنى في العناصر، التي يتم زرعها في الدول المتصارعة من الجواسيس في الحرب العالمية الثانية، ومن بعدها الحرب الباردة بين المعسكرين الأمريكي والسوفييتي.

وتعد رواية «الطابور الخامس» لـ«أجاثا كريستي» - الكاتبة الإنجليزية المعروفة.. التي اشتهرت بكتابة الروايات البوليسية - من أكثر الروايات مبيعاً في العالم.. حيث تناولت الرواية قصة البحث من قبل الاستخبارات الإنجليزية عن الطابور الخامس، أي الجواسيس التابعين للألمان على الأراضي البريطانية.

كما استخدم تعبير «الطابور الخامس» عنواناً لمسرحية كتبها المؤلف الأمريكي «إيرنست هيمنجواي»؛ حيث ألفها أثناء ما كانت مدريد تتعرض للقصف، وتم نشرها عام ١٩٣٨م.

المصادر والمراجع:

- فهمي هويدي، الجزيرة. نت على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/6/11/%D8%B3>

- جريدة المصري اليوم، بتاريخ ٢١-٨-٢٠١٣م على الرابط:

<http://www.almasryalyoum.com/news/details/199846>

